الحديث المدلّس
دراسة تأصيليّة تطبيقيّة*

أ. رزان محمد ماجد عرفة**

* تاريخ التسليم: ٢/ ٨/ ٢٠١٢م، تاريخ القبول: ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٢م.
** باحثة في شؤون الحديث/ ريف دمشق/ دمشق/ سوريا.

ملخص:

قسمت البحث إلى مقدِّمة وتمهيد ومبحث تمهيدي ومبحثين، أمَّا التَّمهيد فجعلته للحديث عن أهميَّة الاتِّصال في الحكم على الحديث، وجعلت المبحث التَّمهيدي للتَّعريف بمفردات البحث، وأمَّا المبحثان، فقد خصصت الأول منهما: للتعريف بالتَّدليس وأقسامه وأمثلته التطبيقيَّة والأسباب الحاملة عليه، والثاني لبيان حكم التَّدليس وأثره على عدالة الرَّاوي وروايته، وبيان طبقات المدلّسين وموقف العلماء منها، وأنهيت البحث بفهارس المصادر.

Abstract:

The research was divided into an introduction, foreword, an introductory part and two sections. In the foreword, the importance of communication in judging the "Hadith" was explained. The introductory part was dedicated for introducing the vocabulary used in Al-Hadith. As for the other two sections, they were designed for talking about what is known as fraudulent (forged, incorrect) Hadith. The first part was designed for defining what the fraudulent (incorrect) Hadith is, its kinds and some practical examples for these kinds in addition for explaining the reasons behind creating and narrating it. The second part was for explaining the penalty for creating a fraudulent (incorrect) Hadith and the effect of creating such Hadith on the overall reliability of its narrator. The section also talked about the types of these narrators and the judgment of the religious scholars for such narrators. The study was ended by a list of references.

بسم الله الرَّحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصَّلاة وأتمّ التَّسليم على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهمَّ فقِّهنا في الدِّين، وعلِّمنا التَّأويل، وافتح علينا فتوح العارفين، برحمتك يا أرحم الرَّاحمين.

أمَّا بعد:

فإنّ علم الحديث من أشرف العلوم، وطلبه من أفضل القرب إلى الله تعالى، وكيف لا يكون كذلك، وهو متعلِّق بالحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم، وشرف المتعلِّق من شرف المتعلَّق، لذلك عني العلماء بعلوم الحديث غاية العناية، فأحاطوا السُّنة بسور من الدِّقَّة العلميَّة المتناهية التي لا مثيل لها في التَّاريخ.

ومن بين العلوم التي نالت عنايتهم علم مصطلح الحديث، لأنّه السَّبيل للتَّمييز بين صحيح السُّنَّة وضعيفها للوصول إلى الغاية العظمى، وهي العمل بما جاء به النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى.

ومن مسائل هذا العلم العظيم مسألة التَّدليس، وهي موضوع بحثي الذي جعلته بعنوان:

(**الحديث المدلّس دراسة تأصيليَّة تطبيقيَّة**).

أولاً- أهميَّة البحث:

التَّدليس من أسباب وقوع العلَّة في الحديث، وهو سبب خفي غامض يُعلُّ به الحديث الذي ظاهره السَّلامة من العلل والأسباب القادحة، لذلك كان البحث فيه ذا أهميَّة بالغة، وقد اختصَّ بمعرفة التَّدليس العلماء المتبحِّرون بأحوال الرجال في أعصارهم ورحلاتهم وتنقُّلاتهم وسماعاتهم، ولشدة خفائه نال عناية أئمّة هذا الشَّأن، ففصّلوا أحكامه وبيَّنوا طبقات المدلّسين وحكم كلّ طبقة، لأنّ هذه الطَّبقات ليست على درجة واحدة من حيث القبولُ والردُّ، كما سيأتي الكلام في ذلك، إن شاء الله تعالى.

ثانياً- سبب اختيار البحث:

لأنّ البحث في التَّدليس وأسماء المدلّسين وطبقاتهم يزيد من معرفة الباحث بأحوال الرِّجال وكُناهم وألقابهم، وغير ذلك من علوم الحديث، ويدفعه إلى مطالعة كتب الرِّجال التي تركها لنا أئمَّة هذا الشَّأن.

ثالثاً- خطَّة البحث:

تضمن البحث مقدِّمة وتمهيد ومبحث تمهيدي ومبحثين.

- ♦ المبحث الأول: تعريف التَّدليس وأقسامه، ويتضمّن هذا المبحث:

- أولاً: تعريف تدليس الإسناد وبيان الفرق بينه وبين الإرسال الخفي والظاهر والانقطاع.
- ثانياً: أنواع تدليس الإسناد.
- ثالثاً: تدليس الشيوخ.
- رابعاً: الأسباب الحاملة على التَّدليس.

- ♦ المبحث الثاني: حكم التَّدليس وأثره.

ويتضمَّن هذا المبحث:

- أولاً: حكم تدليس الإسناد وما يندرج تحته.
- ثانياً: حكم تدليس الشيوخ وما يلتحق به.
- ثالثاً: أثر التدليس على عدالة الراوي وعلى روايته.
- رابعاً: بيان طبقات المدلِّسين وموقف العلماء منها.

تمهيد:

أهميَّة اتِّصال السَّند في الحكم على الحديث:

عندما ذكر علماء الحديث رحمهم الله تعالى شروط قبول الحديث، ذكروا منها اتِّصال السند، ومعنى اتصال السَّند أن يكون كلُّ راو من رواة السَّند قد تحمَّل الحديث عمَّن فوقه بطريقة من طرق التَّحمُّل المعتبرة عند العلماء، فلا يمكن أن يُحكم على الحديث بالصِّحَّة أو بالحسن إلا إذا كان سنده متَّصلاً، فإذا فُقد هذا الشَّرط كان الحديث ضعيفاً، والسَّبب في ذلك أنه يُشترط لقبول الحديث ثقة ناقليه، ومع الانقطاع تكون هناك جهالة الرَّاوي الذي سقط من السَّند، فلا يُعلم هل هو ثقة أو لا؟ .

والانقطاع في السَّند يكون ظاهراً، ويكون خفيَّاً، أمَّا الانقطاع الظاهر فيُدرَك بمعرفة عدم المعاصرة بين الرَّاوي والمرويِّ عنه بأن يكون كل منهما في عصر غير عصر الآخر، وهنا يأتي الكلام في المنقطع والمعضل ونحوهما من أنواع علوم الحديث.

وأمَّا الانقطاع الخفيُّ فمحلُّه حيث تكون هناك معاصرة بين الرَّاوي والمروي عنه، فهما في عصر واحد، مما يجعل معرفة هذا النَّوع أشدَّ خفاءً من معرفة النَّوع السَّابق، فيختصُّ بمعرفته الجهابذة من علماء هذا الشَّأن، ويأخذ هذا الانقطاع عدَّة صور يأتي بيانها إن شاء الله تعالى، وهذا الانقطاع الخفي هو التَّدليس الذي هو موضوع هذا البحث.

المبحث التَّمهيدي ـ تعريف بمفردات البحث:

ويتضمَّن هذا المبحث:

- **أوَّلاً- تعريف الحديث لغة واصطلاحاً:**

١. الحديث لغة:

الحديثُ نقيضُ القديم، ويطلق بمعنى الخبر، ويأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث [١].

٢. الحديث اصطلاحاً:

هو ما أضيف إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقيٍّ أو خُلُقيٍّ، وكذا ما أضيف إلى الصّحابيّ أو التابعيّ [٢]. والسنّةُ والخبرُ والأثر بمعنى الحديث أيضاً.

وعند جماعة من المحدِّثين: الحديثُ ما أضيف إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عن غيره.

ومن ثمّة قيل لمن يشتغل بالتّواريخ وما شاكلها (الإخباريّ) ولمن يشتغل بالسّنّة المحدث. والأثر ما أضيف إلى الصّحابيّ خاصّة [٣].

- **ثانياً- تعريفُ التّدليس لغة واصطلاحاً:**

١. تعريف التّدليس لغة:

التَّدليسُ بالتّحريك: الظُلمة، والتدليس في البيع: كتمان عيب السِّلعة عن المشتري، ومن هذا أُخذ التدليسُ في الإسناد [٤].

٢. تعريف التَّدليس اصطلاحاً:

عُرِف بأنه هو: (إخفاءُ عيبٍ في الإسناد، وتحسينٌ لظاهره) [٥]

- **ثالثاً- تعريف الحديث المدلَّس:**

(هو الذي رواه من عُرِف بالتَّدليس، وفيه شبهةُ انقطاعٍ أو إيهامٌ في اسم راوٍ) [٦].

المبحث الأوّل:

تعريف التّدليس، وأمثلتُه التطبيقيّة، والأسبابُ الحاملةُ عليه من الثقات والضعفاء:

أولاً- تعريف تدليس الإسناد، وبيانُ الفرق بينه وبين الإرسال الخفي والظاهر والانقطاع:

عرَّف الإمامُ ابنُ الصّلاح [٧] تدليس الإسناد، فقال: (وهو أن يروي عمَّن لقيه ما لم يسمعه منه مُوهماً أنَّه سمعه منه، أو عمَّن عاصره ولم يلقه موهماً أنَّه قد لقيه وسمعه منه، ثمَّ قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر) [٨].

و كلام ابن الصّلاح -رحمه الله تعالى- يحتمل ثلاث صور:

- الأولى: أن يروِيَ عمَّن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه، موهماً أنَّه سمع منه.
- الثانية: أن يروِيَ عمَّن لقيه ولم يسمع منه ما لم يسمعه منه، مُوهماً أنَّه سمع منه.
- الثالثة: أن يروي حديثاً عمَّن عاصره ولم يلقه، مُوهماً أنَّه لقيه وسمع منه.

وفي جميع ذلك يستخدم صيغةً تحتمل السّماع ولا تقتضيه، مثل (عن فلان) ، (قال فلان) ، (أنَّ فلاناً) ، فكلمة (قال) مثلاً في أصل اللغة تحتمل أنَّه سمع من القائل مباشرة، وتحتمل أنَّه سمع منه بواسطة، أمَّا إن استخدم صيغةً صريحةً في السماع مثل: (حدَّثنا فلان) (أخبرنا فلان) ، فإنَّه يكون كذَّاباً لا مدلِّساً.

ومثال ذلك ما أخرجه الإمام مسلم رحمه **الله** تعالى في مقدمة صحيحه قال [٩] : (قال معمر: ما رأيتُ أيُّوبَ اغتاب أحداً قطُّ إلا عبدَ الكريم يعني أبا أميَّة فإنَّه ذكره فقال رحمه **الله**: كان غير ثقة، لقد سألني عن حديث لعكرمة، ثمَّ قال: سمعت عكرمة) .

نلاحظ في هذا المثال أنَّ عبد الكريم روى بصيغة صريحة في السَّماع (سمعت) ، وهو لم يسمع الحديث من عكرمة، وإنَّما سمعه من أيوب.

وخرج بالمعاصرة ما لو روى عمّن لم يعاصره، فلا يكون ذلك تدليساً على المعتمد، بل هو انقطاع ظاهر، وإن جعله بعضهم تدليساً أيضاً، وعلى قولهم هذا لا يَسلم أحدٌ من التّدليس حتى البخاريُّ [١٠] في معلّقاته.

ويرُدُّ قولهم هذا أنّ التدليس أصله إيهام السَّماع بلفظ يحتمله ولا يقتضيه، وهذا لا يتحقّق بروايته عمّن يُعلم أنّه لم يُدركه أصلاً [١١] ، فالسَّماع غير ممكن حتَّى يكون هناك إيهام.

وتبع ابنَ الصلاح في تعريف تدليس الإسناد الإمامُ النووي [١٢] والعراقي [١٣] وكثير من العلماء. قال العراقي بعد سرد الأقوال في حدّ التّدليس: (وما ذكره المصنّفُ في حدّ التدليس هو المشهورُ بين أهل الحديث) [١٤].

ولكن من العلماء من عرّف تدليس الإسناد تعريفاً أخصّ من تعريف ابن الصّلاح، فجعله خاصّاً بمن روى عمّن سمع منه، ما لم يسمع منه بصيغة محتملة للسماع، ومن هؤلاء العلماء البزّارُ [١٥] وأبو الحسن ابن القطان [١٦] والخطيب البغدادي [١٧] وابن عبد البر[١٨]، **وفرّقوا بين تدليس الإسناد وبين الإرسال الخفيّ من ناحيتين**:

- الأولى: أنّ التّدليس خاصّ بمن روى عن شيخه الذي سمع منه، ما لم يسمع منه بصيغة توهم السَّماع، وأمّا الإرسال الخفيّ فهو روايته عمّن عاصره ولم يسمع منه، سواء لقيه أم لم يَلْقَه.
- الثانية: التَّدليس إيهام سماع ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهام، فلو بيّن المدلّس أنّه لم يسمع الحديث من الذي دلّسه عنه لصار الحديث مرسَلاً لا مدلَّساً.

ومشى على هذه التَّفْرقة الحافظُ ابن حجر [١٩] ومَنْ بعدَه، فخصَّ ابن حجر التَّدليس بمن روى عمَّن سمع منه ما لم يسمع منه [٢٠]، فالعلاقة بين التَّدليس والمرسل الخفيّ عنده علاقة تباين.

وأيّد ابن حجر رحمه **الله** تعالى مذهبه بالدَّليل فقال: (ويدلّ على أنّ اعتبار اللُّقيِّ في التَّدليس دون المعاصرة وحدها لابدّ منه: إطباقُ أهل العلم بالحديث على أنّ رواية المخضرَمين كأبي عثمان النَّهدي وقيس بن أبي حازم عن النّبيِّ صلى **الله** عليه وسلم، من قبيل الإرسال، لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرّد المعاصرة يكفي لكان هؤلاء مدلّسين، لأنّهم عاصروا النّبي صلى **الله** عليه وسلم قطعاً، ولكن لم يُعرف، هل لقوه أم لا) [٢١]، ولكن نُوقش [٢٢] فيما ذكر بأنّ المخضرَمين إنما لم تُعدَّ روايتُهم من قبيل التدليس، بل من قبيل الإرسال الجلي، لأنّ المخضرم هو من عُرف عدم لقائه النبيّ صلى **الله** عليه وسلم، لا من لم يُعرف أنّه لقي المرويَّ عنه أم لا، وبينهما فرق.

وأمّا الفرق بين التَّدليس وبين الانقطاع الظاهر، ففي الانقطاع لا توجد معاصرة بين الرَّاوي والمرويّ عنه، بل كل منهما في عصر غير عصر الآخر، وهذا يُدرك من خلال علم تاريخ الرُّواة وسماعهم وارتحالهم وغير ذلك من أحوالهم، وقد ادعى أناس الرِّوايةَ عن شيوخ، فأظهر التَّاريخ كذب دعواهم.

وأمّا التدليس فهناك معاصرة ولقاء وسماع – على مذهب ابن حجر – ثمّ يأتي ويروي عنه ما لم يسمع منه بصيغة موهمة للسَّماع، وبينهما واحد أو أكثر، فمعرفة التَّدليس أخفى

من معرفة الانقطاع لذلك يختصّ بها الأئمَّة الحذَّاق المطَّلعون على طرق الحديث وعللها، وقليل ما هم [٢٣] ، ومع ذلك فالتَّدليس نوع من الانقطاع، والفرق بينهما إنّما هو من حيث الظهورُ والخفاء.

وأمّا الإرسال الظاهر – على المعنى المشهور – فهو قول التَّابعي: قال رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم كذا أو فعل رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم كذا، ويُعرف بالبحث عن طبقة من رفع الحديث، هل هو من الصَّحابة أو من التَّابعين، فالفرق بينه وبين التَّدليس يكون من حيثُ المعاصرة وعدمها، و**الله** تعالى أعلم.

- أنواعُ تدليس الإسناد، وأمثلتها التطبيقية:

أسوق هنا جملة من أمثلة تدليس الإسناد الذي تقدَّم تعريفه:

١. أخرج الإمام الترمذيُّ [٢٤] في جامعه من حديث ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً: (لا نَذْر في مَعْصِيَةٍ وكَفّارَتُه كَفّارَةُ يَمِينٍ) ، ثمّ قال: وهذا حديث لا يصحُّ؛ لأنّ الزُّهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة، سمعت محمَّداً يقول: روى غير واحد منهم: موسى بن عقبة وابن أبي عتيق، عن الزُّهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النَّبيِّ صلى **الله** عليه وسلم قال محمَّد: والحديث هو هذا [٢٥] .

بيَّن الإمام التِّرمذي نقلاً عن البخاريِّ –رحمهما **الله** تعالى– أنَّ الزُّهري أسقط من الإسناد رجلين، وهما سليمان بن أرقم ويحيى بن أبي كثير، و**الله** أعلم.

٢. وأخرج الترمذي أيضاً عن الحكم عن مِقْسم عن ابن عباس، قال: (بعثَ النَّبيُّ صلى **الله** عليه وسلم عَبد **الله** بن رَوَاحةَ في سَرِّيةٍ، فوافَقَ ذلكَ يوم الجُمعَة....) ، ثمّ قال: قال عليُّ ابن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مِقْسم إلا خمسة أحاديث، وعدَّها شعبة، وليس هذا الحديث فيما عدَّه شعبة، وكأنّ هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم [٢٦] .

دلَّ كلام الإمام شعبة رحمه **الله** تعالى أنَّ الحَكَم بنَ عتُيبة دلَّس في هذا الحديث، لأنَّه من تلاميذ مقْسم مولى ابن عبَّاس، وقد سمع منه خمسة أحاديث فقط، وليس منها هذا الحديث، فكأنَّه دلَّسه، والحكم بن عتيبة وصفه غير واحد بالتَّدليس [٢٧] ، و**الله** تعالى أعلم.

٣. قال ابن أبي حاتم [٢٨] : (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج عن أبي الزُّبير عن جابر بن عبد **الله** عن النّبي صلى **الله** عليه وسلم: (ليْسَ على مُخْتَلِس ولاخَائِنٍ ولا مُنْتَهِبٍ قَطْعٌ) [٢٩] ، فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقالً: إنّه سمعه من ياسينَ الزيات عن أبي الزبير، فقالا: قال زيد بن حُباب عن ياسين: أنا حدّثت به ابن جريج عن أبي الزبير، فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بقوي) [٣٠] .

بيَّن ابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى– نقلاً عن أبيه وأبي زرعة رحمهما الله تعالى أنَّ ابن جريج دلَّس في هذا الحديث، فحذف الواسطة بينه وبين شيخه أبي الزُّبير، وهذه الواسطة هي ياسين الزَّيَّات، وهو ليس بالقويِّ، والله أعلم.

٤. وفي علل الدارقطني [٣١] : عن يحيى بن سعيد، عن الزُّهْري، عن عبد الله والحسن ابني محمّد بن علي، عن أبيهما محمّد بن علي عن علي قال: (نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ) [٣٢] .

قال الإمام الدارقطني: كذا قال: عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، ويحيى لم يسمع هذا من الزهري، إنّما سمعه من مالك بن أنس عن الزهري، قال ذلك عبد الوهَّاب الثقفي وإسماعيل بن عيَّاش وحمّاد بن زيد [٣٣] .

بيَّن الإمام الدارقطني –رحمه الله تعالى– أنّ يحيى بن سعيد دلَّس في هذا الحديث، فحذف الواسطة بينه وبين شيخه الإمام الزهري، وهو الإمام مالك –رحمه الله تعالى– والله أعلم.

هذا وقد ذكر العلماء أنواعاً عدة تندرج تحت تدليس الإسناد، وهي:

١. تدليس التسوية:

وهو أن يروي المدلِّس عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيُسقط الضَّعيفَ ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة، فيخفى الأمر على غير العارف بهذا الشَّأن، ويُسمَّى هذا النَّوع تجويداً أيضاً، لأنَّه يُحسِّن السَّند بحذف الضُّعفاء وإبقاء الثقات، وممَّن كان يُعرف بذلك ويُكثر منه: بَقيَّة بن الوليد، والوليد بن مسلم، حتَّى تكلَّم فيهما بعض العلماء بسبب ذلك [٣٤] .

مثاله: قال ابن أبي حاتم في العلل: سمعت أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق ابن راهويه عن بقيَّة: حدَّثني أبو وَهْب الأسدي، عن نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما: ((لا تَحْمَدُوا إسْلامَ الْمَرْءِ حَتّى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رأْيِهِ)) ، فقال أبي: هذا الحديث له أمر قلَّ من يفهمه، روى هذا الحديثَ عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، وعبيدُ الله كنيته أبو وهب، وهو أسدي فكنَّاه بقيَّةُ، ونسبه إلى بني أسد كي لا يُفطن له، حتَّى إذا ترك إسحاق لا يُهتدى له، قال: وكان بقيَّة من أفعل النَّاس لهذا [٣٥] .

بيَّن ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه – رحمهما الله تعالى– أنَّ بقيَّة بن الوليد كنى عُبيدَ الله بن عمرو بأبي وَهْب الأسدي، وحذف إسحاق، وذلك لأنَّ عبيد الله بن عمرو لم يسمع من نافع، فكناه بقيَّة بأبي وهب الأسدي؛ حتى يُظنَّ أنَّه راو آخر لقي نافعاً، ثمَّ حذف بقيَّة ابن أبي فروة لأنَّه ضعيف.

وأمَّا الوليد بن مسلم فكان يحدِّث بأحاديث الأوزاعي عن الكذَّابين ثمَّ يُدلِّسها عنهم، فيروي عن الأوزاعي، عن نافع، فيُسقط بذلك واسطةً بينه وبين نافع، وهو عبد الله بن عامر لأنَّه ضعيف، ويوهم سماعَ الأوزاعي هذا الحديث من نافع، والحقيقة أنَّه لم يسمعه، وإن كان من تلاميذ نافع، وكلٌّ من الأوزاعي ونافع ثقة [٣٦].

ولكن ينبغي التَّنبيه على أنّ التَّسوية قد تكون بلا تدليس، ومثال ذلك: إنَّ الإمام مالك سمع من ثور بن يزيد أحاديثَ عن عكرمة عن ابن عبَّاس رضي الله عنهم، ثمَّ حدَّث بها عن ثور عن ابن عباس، وحذف عكرمة، لأنَّه لم يكن محتجًّاً به عنده، فالإمام مالك هنا سوَّى السَّند بحذف الضُّعفاء وإبقاء الثِّقات، ولكنَّه لم يُرِد التَّدليس، وإنَّما أراد تنقية السَّند بحذف الضَّعيف، وهنا لا يُشترط أن يكون الثقات الذين حُذفت بينهم الوسائط قد اجتمعوا [٣٧].

٢. تدليس القطع:

وهو أن يقطع اتِّصال أداة الرِّواية بالرَّاوي [٣٨]. مثاله: قال علي بن خَشْرم: كنَّا عند سفيان بن عيينة في مجلسه، فقال: الزُّهري، فقيل له: حدَّثكم الزُّهري؟ فسكت، ثمَّ قال: الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزُّهري ولا ممَّن سمعه من الزهري، حدَّثني عبد الرَّزَّاق عن معمر عن الزُّهْري [٣٩].

فالزُّهري من شيوخ سفيان، ولكن سفيان لم يسمع منه هذا الحديث مباشرة، وإنَّما سمعه بواسطة، فأسقط سفيان هذه الواسطة، وروى الحديث مباشرة عن الزُّهري دون ذكر أداة الرِّواية.

ومن تدليس القطع أيضاً: أن يذكر أداة الرِّواية، ثمَّ يسكت وينوي القطع، ثمَّ يذكر اسم الشَّيخ.

ومثاله: ما كان يفعله عُمر بن عُبيد الطَّنافسيُّ أنَّه كان يقول: حدَّثنا، ثمَّ يسكت وينوي القطع، ثمَّ يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة [٤٠]. وهنا نلاحظ أنَّه لا يحذف أداة الرِّواية، ولكن يذكرها وينوي القطع بعدها، ثمَّ يذكر اسم الشَّيخ، والله تعالى أعلم.

٣. تدليس العطف:

وهو أن يصرِّح بالتَّحديث عن شيخ له ويعطِفَ عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثَّاني [٤١].

مثاله: قال الإمام الحاكم [٤٢]: (حدَّثونا أنَّ جماعة من أصحاب هُشيم اجتمعوا على ألا يأخذوا منه التَّدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدَّثنا حُصين ومُغيرة عن إبراهيم، فلمَّا فرغ قال لهم: هل دلَّستُ لكم اليوم شيئاً؟ قالوا: لا، فقال: لم أسمع من مُغيرة حرفاً ممَّا ذكرتُه، إنَّما قلت: حدَّثني حُصين، ومغيرة غير مسموع لي) [٤٣].

قال الإمام السَّخاويُّ رحمه الله تعالى عقب ذكره هذه القصَّة: وهذا محمول على أنَّه نوى القطع، ثمَّ قال: وفلان، أي: وحدَّث فلان [٤٤].

ثالثاً- تدليس الشيوخ:

تدليس الشُيوخ: هو أن يروِيَ عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيُسمِّيَه، أو يَكْنيَه، أو ينسُبَه، أو يصفَه بما لا يُعرف به كي لا يُعرَف [٤٥]، ويلحق بذلك أن يذكره بما يُعرف به، إلا أنَّه لم يشْتَهر به [٤٦].

ومن أمثلة تدليس الشُّيوخ: ما كان يفعله أبو بكر بن مجاهد، حيث كان يُحدِّث عن شيخه أبي بكر بن أبي داود السجستاني، فيقول: حدَّثنا عبد الله بن أبي عبد الله. فأبو بكر بن أبي داود اسمُه عبد الله، إلا أنَّه لم يشتهر بذلك، وإنَّما اشتهر بكنيته، فكان يُدلِّسه ابن مجاهد، ويذكره باسمه فيقول: (عبد الله).

وكذلك روى عن أبي بكر محمَّد بن الحسن النقَّاش المفسِّر المقرئ، فقال: (حدَّثنا محمَّد ابن سند) نسبه إلى جدٍّ له. [٤٧]

وقد روى الحارث بن أبي أُسامة عن أبي بكر عبد الله بن محمَّد بن عُبيد بن سُفيان بن أبي الدُّنيا، فلكون ابن أبي الدنيا أصغرَ منه، كان يُدلِّسه، فيقول مَرَّةً: عبد الله بن عُبيد، ومرَّةً يقول: عبد الله بن سفيان، ومرَّةً يقول: أبو بكر بن سفيان، ومرَّةً يقول: أبو بكر الأموي [٤٨].

ومِثْلُ ذلك فعل الخطيب البغداديِّ في تنويع الشَّيخ الواحد، حيث يقول مرَّة: أخبرنا الحسن بن محمَّد الخلاَّل، ومرَّةً يقول: أخبرنا الحسن بن أبي طالب، ومرَّةً يقول: أخبرنا أبو محمَّد الخلاَّل، والجميع واحد.

ويقول مرَّةً: عن أبي القاسم الأزهريِّ، ومرَّةً يقول: عن عُبيد الله بن أبي القاسم الفارسيِّ، ومرَّةً يقول: عن عُبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفيِّ، والجميع واحد [٤٩].

ومنع بعض العلماء أن يُطلق اسم التَّدليس على تدليس الشُّيوخ، وسمَّاه تزييناً [٥٠].

ويلحق بتدليس الشُّيوخ ما سمَّاه العلماء (تدليس البلاد)، وهو من مقاصد المتأخِّرين في التَّدليس، يُوهم المدلِّس النَّاسَ أنَّه من أهل الرِّحْلة في طلب الحديث، بأن يذكر أنَّه سمع في المكان الفلاني موهماً أنَّه تحمَّل الحديث في مكان بعيد، وهو يريد مكاناً في بلده له الاسم نفسه، والمقصود بهذا التَّدليس أيضاً الإغراب [٥١]. ومن أمثلة ذلك: أن يقول المصريُّ: حدَّثني فلان بالعراق، فيوهم النَّاس أنَّه سمع الحديث في العراق؛ البلد المعروف، وهو يريد موضعاً ببلده مصر، أو يقول: حدَّثني بزُقاق حلب، فيُوهم أنَّه سمع الحديثَ في بلاد الشَّام، وهو يريد موضعاً بالقاهرة، أو يقول: حدَّثني بالأندلس، يريد موضعاً بالقرافة [٥٢].

وقال ابن الجوزي [٥٣] : (وقد دخل إلينا إلى بغداد بعضُ طلبة الحديث، فكان يأخذ الشَّيخَ يُقعده على الرِّقَّة، وهي البُستان الذي على شاطئ دِجْلةَ، فيَقْرأُ عليه، ويقول في مجموعاته: حدَّثني فلان بالرِّقَّة، ويوهم الناسَ أنَّها البلدة التي بناحية الشَّام، ليظنُّوا أنَّه قد تعب في الأسفار، وكان يُقعد الشيخَ بين نهر عيسى والفرات، ويقول: حدَّثني فلان من وراء النَّهر، يُوهِم أنَّه قد عبر خُراسان في طلب الحديث) [٥٤] .

ونلاحظ أنَّ تدليس الشُّيوخ يتعلَّق بالإسناد أيضاً، من حيث إنَّه تدليس لرواة الإسناد، وأمَّا تدليس المتن فلم يبحثه العلماء في بحثهم في التَّدليس، ويرى بعضهم أنَّه المُدْرَج، وتعمُّده حرام [٥٥] ، والله أعلم.

رابعاً- الأسباب الحاملة على التدليس:

سأذكر أوَّلاً جُملةً من الأسباب الحاملة للثِّقات على التَّدليس، ثمَّ أذكر جملةً من الأسباب الحاملة للضُّعفاء على ذلك.

- **أوَّلاً- الأسباب الحاملة على التدليس من الثقات:**

١. الاختصار: أن يكون سمع الحديث من أكثر من واحد عن الشَّيخ الذي دلَّس بالرِّواية عنه، فيُسقطهم، ويقول: قال فلان؛ لأنَّ سماعه متحقِّق من هذا الشَّيخ.

٢. أن يكون قد روى عن الشَّيخ أحاديث، ثمَّ يروي عنه حديثاً لم يسمعه منه، فيذكر الشيخَ دون غيره، لعلمه أنَّ الثِّقات حدَّثوا بهذا الحديث عن الشَّيخ.

٣. وقوع أمر بينه وبين شيخه يحمله على تدليسه، وعدم التَّصريح باسمه المشهور، ولم تحمله ديانته على ترك التَّحديث عنه، كراهية أن يكون كاتماً للعلم عن المسلمين.

قال الإمام الزَّركَشيُّ [٥٦] بعد ذكره هذه الأسباب: (وهذه الأغراض كلُّها غيرُ قادحة، للعلم بأنَّهم متحقِّقون بصحَّة الحديث في الجملة، وعلى هذه الأسباب يُنزّل ما سبق من التَّدليس عن الثِّقات المذكورين) [٥٧] .

ونلاحظ أنَّ السَّبَبين -الأوَّل والثاني- محلُّهما في تدليس الإسناد، وأمَّا السَّبب الثَّالث: فمحلُّه في تدليس الشُّيوخ، والله تعالى أعلم.

- **ثانياً- الأسباب الحاملة على التدليس من الضُّعفاء:**

١. أن يكون روى الحديث عن ضعيف أو مجهول عن الشَّيخ، فأسقطه من السند، واقتصر على ذكر الشَّيخ، إذ عُرف سماعه منه لغير هذا الحديث، وهذا يدخل في تدليس الإسناد.

٢. أن يَعدِل عن الاسم المشهور للضَّعيف أو عن كُنيته إلى اسم آخر أو كُنية أخرى

حتَّى لا يُعرف فيُزهدَ في حديثه، لأنَّ الرُّواة قد ينصرفون عنه إن علموا أنَّه يروي عن شيوخ ضعفاء، وهذا داخل في تدليس الشُّيوخ الذي تقدَّم.

٣. أن يرويَ عن ضعيف له كُنية يشاركه فيها رجل مقبول الحديث، وقد حدَّث عنهما، فيُطلق الكُنيةَ دون بيان، حتَّى يُوهِم أنَّه يروي عن ذلك المقبول، وهذا أيضاً من تدليس الشُّيوخ، وهذه الحالة من أكثر حالات التَّدليس ضرراً، لأنَّ الأمر قد يخفى على غير العارف، فيحكم بصحَّة الحديث، والأمر بخلاف ذلك [٥٨].

وسيأتي مزيد بيان للأسباب الحاملة على التَّدليس عند الكلام عن حكم تدليس الشُّيوخ إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: حكم التدليس وأثره على عدالة الراوي، وبيان طبقات المدلسين، وموقف العلماء منها:

ويتضمَّن هذا المبحث:

- أوَّلاً: حكم تدليس الإسناد وما يندرج تحته.
- ثانياً: حكم تدليس الشيوخ وما يلتحق به.
- ثالثاً: أثر التَّدليس على عدالة الرَّاوي وعلى روايته.
- رابعاً: بيان طبقات المدلِّسين وموقف العلماء منها.

أوّلاً: حكم تدليس الإسناد وما يندرج تحته:

هذا القسم من التَّدليس مكروه جدَّاً، لا سيَّما عندما يكون المحذوف فيه ضعيفاً، لذلك ذمَّه أكثر العلماء، وتجنَّبوه وصانوا أنفسهم عنه، ومن تأمَّل عددَ من وُصفوا بالتَّدليس، وقارن بينه وبين العدد الإجمالي للرُّواة يتبيَّن له أنَّ عدد المدلِّسين قليل جدَّاً.

وقد كان الإمام شُعبة بن الحجَّاج [٥٩] من أكثر العلماء ذمَّاً للتَّدليس، بحيث قال في التنفير عنه: (لأنْ أزنيَ أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس) . قال الإمام ابن الصَّلاح رحمه الله تعالى: (وهذا من شُعْبة إفراط محمول على المبالغة في الزَّجْر عنه والتَّنفير) [٦٠] . وقال شُعبة أيضاً: (التَّدليس أخو الكذب) . وقال عبد الله بن المبارك [٦١] : (لأَنْ أَخِرَّ من السَّماء أحبُّ إليَّ من أن أُدلِّس) [٦٢] .

فكلُّ ما سبق من أقوال العلماء محمول على التَّنفير من التَّدليس؛ حتَّى لا يقع الرَّاوي فيه، وإلا فالتَّدليس ليس كذباً على المعتمد، وبخاصة أنَّا قد لا نعرف الحامل للرَّاوي على التَّدليس كما في تدليس الثِّقات، والله تعالى أعلم.

ومن أسباب كراهة العلماء لتدليس الإسناد: كونه يوهم علوَّ السَّند، وهو عنده بنزول، لأنَّه عندما حذف راوياً أو أكثر من السَّند، أدَّى ذلك إلى تقليل عدد رجال السَّند، وهُمْ أكثر من ذلك.

وأفحش أنواع تدليس الإسناد تدليس التَّسْوية، لأنّه غش وتغطية لحال الحديث، لأنَّ المدلِّس قد يصرِّح بالسَّماع من شيخه الثِّقة، ويجعل العنعنة بين شيخه والثِّقة الثاني وشيخُه التقى الثقةَ الثَّاني، ولا يُعرف بالتَّدليس، فلا يجد النَّاظر في الحديث له علَّةً يُعلِّه بها، فيحكم بصحَّته على ما ظهر له. وهو ليس كذلك، وهذا تلبيس على المسلمين في دينهم، وتغرير شديد بهم [٦٣] ، وكذلك قد يُلحِق وصمة التَّدليس بشيخه، وهو بريءٌ من ذلك [٦٤] ، وهذا النَّوع من تدليس الإسناد قد يصل إلى درجة الحُرْمة، والله تعالى أعلم.

ثانياً- حكم تدليس الشيوخ وما يلتحق به:

هذا القِسْم من التَّدليس أخفُّ كراهةً من القسم السَّابق، وسبب الكراهة فيه هو توعير طريق معرفةِ الرَّاوي والوقوف على حاله، فقد لا يفطن له النَّاظر في الحديث فيحكم عليه بالجهالة، فيكون ذلك تضييعاً للرَّاوي والمروي.

وإنَّما كانت كراهة هذا القِسْم أخفَّ من القسم الأوَّل؛ لأنَّ الرَّاوي الذي دُلِّس اسمُه يمكن أن يعرفه الماهر الخبير بالرُّواة، وذلك لأنَّ الرَّاوي لم يُحذَف من السَّند وإنَّما ذُكر فيه جمُلةً [٦٥] ، وما طرأ من التَّغيير بفعل المدلِّس لا يخفى على من خَبِر أسماءَ الرُّواة وكُناهم وألقابَهم وقبائلَهم ونحوَ ذلك من علوم الرُّواة.

والكراهة في هذا القِسْم ليستْ على درجة واحدة، بل تختلف باختلاف الغرض الحامل على التَّدليس:

١. فإن كان لكون المُغيّر اسمُه ضعيفاً، فيُدلِّسه، حتَّى لا تظهر روايتُه عن الضُّعفاء فهو شرُّ هذا القسْم [٦٦] ، وقد يصل إلى درجة الحُرْمة، ويلحَق بذلك أن يُوهم أنَّه رجل آخر من الثِّقات على وَفْق اسمه وكُنيته، فيُوهم أنَّه يروي عن الثِّقات [٦٧] .

وممَّن كان يفعل ذلك بَقيَّة بن الوليد، فإنَّه ربَّما روى عن سعيد بن عبد الجبَّار الزُّبيدي أو زُرْعة بن عمرو الزُّبيديِّ، ويوهم أنَّه محمَّد بن الوليد الزُّبيدي الثِّقة صاحب الزُّهري [٦٨] .

٢. وإن كان الحاملُ عليه كونَ المروي عنه صغيراً في السِّن أو متأخِّر الوفاة حتَّى شاركه في الأخذ عنه مَنْ هو دونه، فالأمر فيه سهل، وتقدَّم مثال ذلك عند الكلام عن تدليس الشُّيوخ.

وهو مثال الحارث بن أسامة في تدليسه اسم شيخه ابن أبي الدنيا؛ لكونه أصغر منه سنَّاً.

٣. وإن كان الحاملُ له على ذلك إيهامَ كَثْرة الشُّيوخ وإيهام توسُّعه في الرِّواية، أو كان الحاملُ على ذلك التفنُّنَ في العبارة وتجنُّبَ ذِكْر الشَّيخ بلفظ واحد، فالأمر فيه سهل، وهذا كثير عند المتأخِّرين الذين يعتنون بعُلُوِّ السَّند وكثرة الشُّيوخ، والأعمال بالنِّيات.

٤. وأمَّا إن قصد به اختبارَ الطُّلاب وحثَّهم على حُسن النَّظر في الرُّواة وأحوالهم وأنسابهم إلى قبائلهم وبُلْدانهم ومُدُنهم وألقابهم وكُناهم، فذلك أمر جائز، بل هو مطلوب؛ لأنَّ الشَّيخ يُبيِّن ذلك لتلاميذه، وقد كان العلماء يحثُّون طُلاَّبهم على العناية به، ويختبرونهم بذلك، قال الإمام السَّخاويُّ رحمه **الله** تعالى: (وقد ذكر الإمام الذهبيُّ في فوائد رحلته أنَّه لمَّا اجتمع بابن دقيق العيد، سأله التقيُّ ابن دقيق العيد مَنْ أبو محمَّد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة، فأعجبه استحضارُه، وأعجبُ منه قولُه: مَنْ أبو العبَّاس الذَّهبيُّ؟ فقال: أبو طاهر المُخْلص، وكذا مَرَّ في صحيح ابن حبَّان وأنا بين يدي شيخنا قولُه: حدَّثنا أبو العبَّاس الدمشقيُّ، فقال: مَنْ هذا؟ فبادَرْتُه مع أنَّه لم يقصدني بذلك وقلت: هو أبو الحسن أحمد بن عُمير ابن جَوْصَا، فأعجبه الجواب...) [٦٩].

وقال الإمام ابن دقيق العيد [٧٠] يُبَيِّن التَّدليس الجائز: (وأمَّا مصلحته فامتحان الأذهان في استخراج التَّدليسات وإلقاء ذلك إلى من يُراد اختبارُ حِفْظه ومعرفته بالرِّجال، ووراءَ ذلك مفسدة أخرى، يراعيها أرباب الصَّلاح والقلوب، وهو ما في التَّدليس من التزيُّن)[٧١].

وأمَّا حكم تدليس البُلْدان فهو من باب المعاريض، وفي المعاريض مَنْدوحة عن الكذب، و**الله** أعلم [٧٢].

ثالثاً أثرُ التدليس على عدالة الراوي وعلى روايته [٧٣] :

اختلف العلماء في جرح الرَّاوي بالتَّدليس، فجرحَه بذلك بعضهم، محتجِّين لذلك بما في التَّدليس من الغشِّ والتشبُّع بما لم يُعطَ وإيهام السَّماع وهو لم يسمع وإيهام علو السَّند، وهو عنده بنزول.

والمعتمد عند جُمهور العلماء أنَّ التَّدليس ليس بجرح، ولا يقدح في عدالة المُدلِّس، وهذا لأنَّ التَّدليس ليس كذباً، وإنَّما هو ضرب من الإيهام، لأنَّ المدلِّس لم يصرِّح بالسَّماع ممَّن لم يسمع منه، وإنَّما استخدم في روايته للحديث لفظاً محتملاً، فهو عندما يقول: (قال فلان) يستند إلى أنَّ هذه الكلمة في أصل اللُّغة تحتمل أنَّه سمع الحديث من شيخه مباشرةً وتحتمل أنَّه سمع الحديث بواسطة عن شيخه، وقد حمل بعضُ العلماء [٧٤] كلام الجارحين على مَنْ أكثر التَّدليس عن الضُّعفاء، وأسقط ذكرهم تغطية لحالهم، وكذلك مَنْ دلَّس اسم ضعيف حتَّى لا يُعرف، ولا يعتذر مَنْ فعل هذا، بأنَّ الرَّاوي الذي دلَّسه ثقةٌ عنده؛ لأنَّ الواجب عليه أن يذكره باسمه المشهور، فلعلَّ غيره عَرَف فيه جرحاً [٧٥].

ولا يُشترط أن يتكرَّر التَّدليس من الرَّاوي حتَّى يوصَف بالتَّدليس، بل يكفي أن يثبت ذلك عنه ولو مرَّة واحدة، وفي ذلك يقول الإمام الشَّافعي [٧٦] : (ومن عرفناه دلَّس مرَّة فقد أبان لنا عورته في روايته، وليس تلك العورة بالكذب فيردُّ بها حديثه، ولا بالصِّدق فنقبل منه ما قبلناه من أهل النَّصيحة في الصِّدق، فقلنا: لا نقبل من مدلِّس حتَّى يقول: حدَّثني أو سمعت...) [٧٧] .

وأمّا أثر التَّدليس على قَبول رواية المدلِّس، فقد اختلف فيه العلماء على خمسة أقوال:

♦ **القول الأول**:

تُرد رواية المدلِّس مُطلقاً وإن بيَّن السَّماع، وهذا قول بعض المحدِّثين والفقهاء، وهذا القول مبنيٌّ على أنَّ التَّدليس جرح تُردُّ به رواية المدلِّس، لما في تدليسه من الغِشِّ، وللجهل بحال الرَّاوي المحذوف من السَّند، ولكن قد تقدَّم أنَّ التَّدليس لا علاقة له بالجرح، فلا يكون هذا القول مقبولاً، وبخاصة أنَّه يترتَّب عليه ردَّ أحاديث الثِّقات المدلِّسين، ومنها ما هو موجود في الصَّحيحين؟؟ ؟ .

♦ **القول الثاني**:

القبول مطلقاً، لاسيَّما إن كان الرَّاوي لا يُدلِّس إلا عن ثقة، وحجَّتُهم في ذلك أنَّ نهاية أمر التَّدليس أن يكون إرسالاً.

وهذا القول أيضاً غير مقبول لأنَّه يترتَّب عليه قبول تدليس التَّسْوية، وقد تقدَّم أنَّه شرُّ أنواع التَّدليس.

♦ **القول الثالث**:

يُقبل تدليسه إن كان لا يُدلِّس إلا عن ثقة، وإلا فلا، وهذا القول يترتَّب عليه قبول رواية بعض المدلِّسين فقط.

♦ **القول الرابع**:

يُقبل إن كان وقوعُ التَّدليس منه نادراً، وإلا فلا، ويُقال في هذا القول ما قيل في سابقه، **والله تعالى أعلم**.

♦ **القول الخامس وهو الصَّحيح التَّفصيل**:

يُقبَل من حديث المدلِّس ما صَرّح فيه بالسماع، ويُرَد ما لم يُصرِّح فيه بالسماع إن توفَّرت في الحديث باقي شروط القبول لزوال احتمال الانقطاع، وأمَّا إن لم يُبيِّن السَّماع، فإنَّا نتوقَّف في قَبول روايته، ويؤيِّد هذا القولَ ما في الصَّحيحين وغيرهما من الكتب التي

تشترط الصِّحَّة من حديث أهل هذا الضَّرب، فلو لم تكن مقبولةً لم يخرجها صاحب الصَّحيح، وما جاء في الصَّحيحين أو أحدهما عن المدلِّسين بالعنعنة، فهو محمول على ثبوت السَّماع عند صاحب الكتاب من جهة أخرى وإنَّما اختار صاحب الصَّحيح طريق العنعنة، لكونها على شرطه دون تلك، أو لأنَّ الرِّواية التي فيها العنعنة وقعت لهم من طريق من كان لا يروي من حديث المدلِّس إلا ما ثبت له أنَّه من صحيح حديثه، وأنَّه سمعه من شيخه، حتَّى لو لم نعثر على الرِّواية المصرِّحة بالسَّماع فيما بين أيدينا من كتب الحديث، فالأمر مبني على إحسان الظنِّ بالشَّيخين، والله تعالى أعلم.

وفي تدريب الرَّاوي نقلاً عن الصَّيرفي [٧٨] : من ظهر تدليسه عن غير الثِّقات، لم يُقبل خبرُه حتَّى يقول: حدَّثني أو سمعتُ، وهذا قول آخر غير التَّفصيل المذكور، فمقتضى هذا القول أنَّ رواية من يدلِّس عن الثقات تُقبل مطلقاً، ومن يُدلِّس عن غير الثِّقات ففي روايته التَّفصيل، ويأتي مزيد كلام عن حكم رواية المدلِّس عند الكلام عن طبقات المدلِّسين، إن شاء الله تعالى.

رابعاً- بيان طبقات المدلِّسين وموقف العلماء منها: [٧٩]

بيَّن العلماء أقسام التَّدليس والمدلِّسين، وممَّن حقق ضبط مراتب المدلِّسين وطبقاتهم وأحكامها الإمام العلائي [٨٠] ، ثمَّ استمدَّ منه الحافظ ابن حجر في كتابه: (تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس) فقال: **وهم على خمس مراتب**:

- الأُولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري.
- الثَّانية: من احتمل الأئمَّة تدليسه، وأخرجوا له في الصَّحيح، لإمامته وقلَّة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلِّس إلاّ عن ثقة كابن عُيينة.
- الثَّالثة: من أكثر من التَّدليس، فلم يحتجَّ الأئمَّة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم، كأبي الزُّبير المكِّي.
- الرَّابعة: من اتُّفق على أنَّه لا يحتجُّ بشيء من حديثهم، إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع لكثرة تدليسهم على الضُّعفاء والمجاهيل كبقيَّة بن الوليد.
- الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التَّدليس، فحديثهم مردود، ولو صرَّحوا فيه بالسَّماع، إلا أن يُوثَّق من كان ضعفه يسيراً كابن لَهيعة...) [٨١] .

ويُلاحظ أنَّ الفرق بين الطبقة الثالثة من طبقات المدلِّسين وبين الطبقة الرابعة أنَّ الطبقة الثالثة فيها خلاف بين العلماء، وأمَّا الرابعة فقد اتفق العلماء على اشتراط تصريحهم بالسَّماع، ومن ناحية أخرى: الرَّابعة يُكثِر أصحابها من التَّدليس عن الضُّعفاء والمجاهيل.

وقد اعترض الدكتور نور الدين عتر على تقسيم العلائي وابن حجر، فرأى أن أصحاب الطبقة الثانية يوجد سببان لاحتمال تدليسهم: ١- قلة تدليسهم في جنب ما رووا، ٢-أنّهم لا يدلسون إلا عن ثقات، فالسبب الأول وهو قلة تدليسه، يجعلهم من أصحاب الطبقة الأولى، فيكون التقسيم هكذا:

الطبقة الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً، أو قليلاً بالنسبة لما روى، الطبقة الثانية: من كان لا يدلس إلا عن ثقة، وباقي الطبقات كما ذكرها ابن حجر [٨٢].

لكن يمكن أن يُقال: المراد بالطبقة الثانية من ثبت عنه التدليس، ولكن تدليسه قليل، والمراد بالطبقة الأولى من لم يثبت عنه التدليس، وإنّما كان وصفه بالتدليس إمَّا بناء على الظن، والتحقيق بخلافه، أو أطلق عليه التدليس تجوزاً من الإرسال إلى التدليس، وبناء على ذلك لا يوجد تداخل بين الطبقتين الأولى والثانية، والله تعالى أعلم.

خاتمة:

حمداً لله تعالى في البدء وفي الختام...

في نهاية هذا البحث أختمه بما توصلت إليه من نتائج وهي:

١. همّية معرفة التدليس وأنواعه، وأحكامه، لما له من أثر بالغ على اتصال السند والحكم على الحديث، وتتأكّد معرفته في حق المشتغل بعلم علل الحديث.

٢. الفرق بين تدليس الإسناد والمرسل الخفي دقيق جداً، ولا يزال خاضعاً للبحث والنظر والاستقراء، وإن كان أغلب العلماء يميلون إلى الرَّأي الذي تبنَّاه الحافظ ابن حجر.

٣. التدليس نوع من الانقطاع، ولكنّه انقطاع خفي.

٤. التدليس منه ما هو مكروه، ومنه ما هو محرم، وذلك تبعاً للأثر والإفساد الذي يسببه، وشر التدليس تدليس التسوية لأنّه غش وتغطية لحال الحديث.

الهوامش:

١. ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر، ط١. (٢/ ١٣١-١٣٢) .

٢. ينظر: العسقلاني، ابن حجر. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، ط٣: ٢٠٠٠م. (ص ٤١) ، السيوطي، جلال الدين. تدريب الراوي، تحقيق: بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، ط: ٢٠٠٥م. (١/ ٢١) ، الخطيب، محمد عجاج. أصول الحديث علومه ومصطلحه، دمشق: دار الفكر، ط١: ٢٠٠٨م. (ص١٤) ، مصطفى الخن وبديع اللحام، الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، دار الكلم الطيب، ط٧: ٢٠١٠م. (ص ٢٩) .

٣. ينظر: المراجع السابقة.

٤. ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. (٦/ ٨٦) .

٥. الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية، ط٧: ١٤١٥ه. (ص٦١) .

٦. مصطفى الخن وبديع اللحام، الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، دار الكلم الطيب، ط٧: ٢٠١٠م (ص١٥٥) .

٧. الإمام الحافظ عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري الحافظ تقي الدين أبو عمرو المعروف بابن الصلاح الشافعي الدمشقي (ت٦٤٣هـ) ، صاحب كتاب (علوم الحديث) . ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م. (٤/ ١٤٣٠) .

٨. ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ط٣: ١٩٨٤م. (ص٧٣) .

٩. ينظر: مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: نظر محمد الفريابي، دار طيبة، ط١، ١٣٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. (١/ ١٢) .

١٠. أمير المؤمنين محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفي البُخَاري (ت٢٥٦ هـ) . ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ. (٢/ ٥٥٥) .

١١. ينظر: العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، ط: ١٤٠٧/ ١٩٨٦. (ص٩٦) .

١٢. يحيى بن شرف النَّووي الشافعي أبو زكريا (ت٦٧٦هـ) الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام، صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها، كـ (شرح مسلم) ، و

(الأذكار) ، و (رياض الصالحين) . ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م) برقم (١١٢٨) (ص٥١٣) .

١٣. حافظ العصر زين الدين عبد الرحيم بن الحُسَين (ت٨٠٦هـ) ، كان حافظاً متقناً عارفاً بفنون الحديث وبالفقه والعربية وغير ذلك، له العديد من المؤلفات منها: (نظم الدرر السنية في السيرة الزكية) و (منظومة تفسير غريب القرآن) و (ألفية في علوم الحديث) . ينظر: المكي الحسني، محمد بن أحمد تقي الدين. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م برقم (١٢٤٥) (٢/ ١٠٦) . كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م برقم (٧٠٩٩) (٢/ ١٣٠) .

١٤. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. التقييد والإيضاح، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، ط١: ١٩٦٩ م، (ص ٩٨) .

١٥. أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، صاحب المسند الكبير، (ت٢٩٢هـ) . ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ. (٢/ ١٦٦) .

١٦. أبو الحسين أحمد بن محمد، الفقيه الشافعي، له الكثير من التآليف، (ت٣٥٩هـ) . ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الفكر، د. ط (١/ ٧٠) .

١٧. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات (ت ٤٦٣هـ) . ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (١/ ٩٢-٩٣) .

١٨. يوسف بن عبد الله بن عبد البر أبو عمر، له الكثير من التصانيف، منها: التمهيد والاستذكار، (ت٤٦٣هـ) . ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (٧/ ٦٦-٦٨) .

١٩. أَحْمَد بن عَلِيّ بن محمد إمام الأئمة الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري الشافعي (ت٨٥٢هـ) ، يعرف بابن حجر لقب لبعض آبائه، شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى، طلب الحديث فسمع الكثير ورحل وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه، وصنَّف التصانيف التي عم النفع بها كشرح البخاري سماه (فتح الباري) و (تهذيب التهذيب) و (تقريب التهذيب) وغير ذلك. ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ برقم (١١٩٠) (ص٥٥٢) ، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م. برقم (١٠٤) (٢/ ٣٦-٤٠) ، ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١ ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م (٩/ ٣٩٥ -٣٩٩) .

٢٠. ينظر: العسقلاني، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، ط١، ١٩٨٤م. (ص٦١٤-٦١٥) .

٢١. العسقلاني، ابن حجر، نزهة النظر، (ص ٨٦) .

٢٢. ينظر: علي القاري، شرح النخبة، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، (ص٤٢٧) . وينظر: طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١: ١٤١٦/ م١٩٩٥. (٢/ ٥٧٠) .

٢٣. ينظر: ابن الحنبلي، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، ط٣: ١٤٣٠هـ. (ص٧١ (. والزبيدي، محمد مرتضى. بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، ط٣: ١٤٣٠هـ. (ص١٩٢-١٩٣) . و الجزائري، طاهر. توجيه النظر (٢/ ٥٦٦) .

٢٤. مُحَمَّد بن عِيسَى بن سَورة بن الضَّحَّاك السُّلَمِيّ التِّرْمِذِي (ت٢٧٩هـ) ، الإمام الحَافِظ، طاف البلاد وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيين والحجَازيين وغيرهم. ينظر: البستي، محمد ابن حبان، الثقات، ت شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط١ (١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م) (٩/ ١٥٣) .

٢٥. الترمذي، محمد بن سورة. الجامع الكبير (جامع الترمذي) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. أبواب النذور والأيمان عن رسول الله r: باب ما جاء عن رسول الله r أن لا نذر في معصية، رقم (١٦٠٣) ، (٣/ ٣٤٩- ٣٥٠) .

٢٦. جامع الترمذي: كتاب الصلاة: باب ما جاء في السفر يوم الجمعة، رقم (٥٣٥) ، (٢/ ٧٥- ٧٦) .

٢٧. ينظر: السيوطي، أسماء المدلِّسين من الرواة (٢/ ٣٩٧) ، وهو مطبوع مع تدريب الراوي، تحقيق الدكتور بديع اللحام.

٢٨. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، أخذ علم أبيه وعلم أبي زرعة (ت٣٢٧هـ) . ينظر: السيوطي، طبقات الحفاظ، (٣٤٦ ٣٤٧) .

٢٩. أخرجه النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، تحقيق مكتب تحقيق التراث، بيروت، دار المعرفة، ط٥: ١٤٢٠هـ. باب مالا قطع فيه، رقم (٤٩٨٧ ٤٩٨٨ ٤٩٨٩) (٨/ ٤٦٣ ٤٦٤) .

٣٠. ابن أبي حاتم، العلل، تحقيق خالد الجريسي، الرياض، ط١: ١٤٢٧/ ٢٠٠٦م. (٤/ ١٨٧ ١٨٩) .

٣١. أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، الحافظ المشهور، له كتاب السنن وغيره من الكتب (ت٣٨٥هـ) . ينظر: وفيات الأعيان: (٣/ ٢٩٧ ٢٩٨) .

٣٢. والحديث مروي من طرق عن الزهري، ينظر: محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مكتبة الثقافة الدينية، ط١: ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م. كتاب المغازي: باب غزوة خيبر، رقم (٤٢١٦) ، ومسلم بن الحجاج، صحيح مسلم. كتاب النكاح: باب نكاح المتعة وبيان أنّه أبيح ثمّ نُسخ ثمّ أبيح ثمّ نُسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة، رقم (١٤٠٧) ، (١/ ٦٣٥)

٣٣. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ عبد الرحمن زيد، دار طيبة، ط١: ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م. (٤/ ١١٦) .

٣٤. ينظر: تدريب الراوي (١/ ٢٥٢ـ ٢٥٤) .

٣٥. ينظر: ابن أبي حاتم، العلل: (٥/ ٢٥٠ـ ٢٥١) .

٣٦. ينظر: السيوطي، تدريب الراوي (١/ ٢٥٣) .

٣٧. ينظر: العسقلاني، ابن حجر، النكت (ص٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠) .

٣٨. عتر، نور الدين. منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، ط٣: ١٩٩٧. (ص٣٨٢) .

٣٩. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله الورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة. (ص٣٥٩) .

٤٠. ينظر: العسقلاني، ابن حجر، النكت (ص٦١٧) .

٤١. العسقلاني، ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: أحمد المباركي، ط٢: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م. (ص٦٩) .

٤٢. الحاكم: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله الضبي النيسابوري، ويعرف بابن البَيّع، الحافظ، من كتبه: المستدرك على الصحيحين، والإكليل، (ت٤٠٥هـ) . ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٣٩) .

٤٣. الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط: ١٣٩٧/ ١٩٧٧م. (ص١٦٤) .

٤٤. ينظر: السخاوي، فتح المغيث (١/ ٢٠٩) .

٤٥. ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث (ص٧٤) .

٤٦. ينظر: العسقلاني، ابن حجر، النكت (٦١٥) .

٤٧. ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث (ص٧٤) .

٤٨. ينظر: السخاوي، فتح المغيث (١/ ٢١٠) .

٤٩. ينظر: السخاوي، فتح المغيث (١/ ٢١١) .

٥٠. ينظر: السيوطي، تدريب الراوي (١/ ٢٥٩) .

٥١. ينظر: ابن الملقن، عمر بن علي. المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، دار فواز: ط١: ١٤١٣هـ. ص (١٥٩) .

٥٢. ينظر: السخاوي، فتح المغيث (١/ ٢١٦) .

٥٣. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج (ت٥٩٧هـ) له تصانيف كثيرة، منها: (الناسخ والمنسوخ) في الحديث، و (تلبيس إبليس) و (شذور العقود في تاريخ العهود) . ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥: ٢٠٠٢ م. (٣/ ٣١٦) .

٥٤. ابن الجوزي، تلبيس إبليس، تحقيق: السيد الجميلي ، دار الكتاب العربي، ط١: ١٩٨٥. (ص١٤٢) .

٥٥. ينظر: الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن ملا فريح، مكتبة أضواء السلف، ط١: ١٤١٩هـ ١٩٩٨م. (٢/ ١١٣) . والسخاوي، فتح المغيث (١/ ٢١٦) .

٥٦. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله (ت٧٩٤هـ) له تصانيف كثيرة في عدة فنون منها: (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح) و (البحر المحيط) . ينظر: الزركلي، الأعلام (٦/ ٦١) .

٥٧. الزركشي، النكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح (٢/ ١٣٠ ١٣١) .

٥٨. ينظر: الزركشي، النكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح (٢/ ١٣١ ١٣٢) .

٥٩. شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي (ت١٦٠هـ) ، هو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين. ينظر: ابن حبان، الثقات (٦/ ٤٤٦) .

٦٠. ابن الصلاح، علوم الحديث (ص٧٤) .

٦١. هو الإمام عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظَلي التميمي (ت١٨١ هـ) أبو عبد الرحمن المروزي أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٧٨) .

٦٢. ينظر: فيما سبق أقوال العلماء: العلائي، جامع التَّحصيل (ص٩٧) ، والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن. شرح التقريب والتيسير، تحقيق: علي بن أحمد الكندي، دار العلوم الأثرية، ط: ٢٠٠٨م. (ص١٣٣) .

٦٣. ينظر: العراقي، التقييد والإيضاح (ص٩٧) .

٦٤. ينظر: العلائي، جامع التَّحصيل (ص١٠١) .

٦٥. ينظر: السخاوي، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، مكتبة أضواء السلف، ط١: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م. (ص٤٦) . ونور الدين، منهج النقد (ص٣٨٥) .

٦٦. السيوطي: تدريب الراوي (ص٢٥٩) .

٦٧. ينظر: ابن كثير، اختصار علوم الحديث وهو مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية. (ص٥٢) ، والكتاب مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى.

٦٨. ينظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، دار البيروتي، ط٥: ٢٠٠٨. (٢/ ٦٩١ ٦٩٢) .

٦٩. السخاوي، فتح المغيث (١/ ٢١٢) . السخاوي، العناية في شرح الهداية في علم الرواية، تحقيق: محمد سيد الأمين، مكتبة العوم والحكم، ط: ٢ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م. (١/ ٢٩٦ ٢٩٧) .

٧٠. ابن دقيق العيد: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي، صاحب التصانيف، كان من أذكياء زمانه واسع العلم كثير الكتب، وقوراً، ورعاً، ولي قضاء الديار المصرية سنوات إلى أن مات شرح بعض مختصر ابن الحاجب، (ت٧٠٢ هـ) . ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، (٤/ ١٨١) .

٧١. ابن دقيق العيد، محمد بن علي. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط٢: ١٤٢٧/ ٢٠٠٦ م. (ص٢٢١) .

٧٢. ينظر: الترمسي، محمد محفوظ. منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٤: ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥ م. (ص٧٥) .

٧٣. ينظر: الخطيب، الكفاية (ص٣٦١ ٣٦٥) . ابن عبد البر، التمهيد. (١/ ١٧ـ ١٨) . ابن جماعة، بدر الدين. المنهل الروي، تحقيق: محي الدين رمضان، دار الفكر، ط٢: ١٩٨٦م.

ص (٧٢) . العلائي، جامع التحصيل: (ص٩٩ ١٠٣) . ابن رجب شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٣ ٣٥٥) ، الأنباسي، برهان الدين. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط١: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م. (١/ ١٧٩) . ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث (ص١٥٨) . السخاوي، فتح المغيث (١/ ٢٠٣ ٢٠٤) . السيوطي، تدريب الراوي (١/ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩) . الصنعاني، محمد بن إسماعيل. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة، المكتبة السلفية. (١/ ٣٥١ـ ٣٥٢) .

٧٤. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٨: ١٤٢٥م. (ص ٤٧) . العلائي، جامع التحصيل (ص٩٩) .

٧٥. ينظر: سبط ابن العجمي، التبيين في أسماء المدلسين، تحقيق يحيى شقيق، دار الكتب العلمية، ط١: ١٩٨٦م. (ص ١٢) .

٧٦. عالم العصر، ناصر الحديث محمد بن إدريس بن العَبَّاس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبي، أبو عبد الله الشافعي (ت٢٠٤هـ) . ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥) .

٧٧. الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، ط١، ١٩٤٠ م. (ص٣٧٩ ٣٨٠) .

٧٨. ينظر: السيوطي، تدريب الراوي (١/ ٢٥٩) .

٧٩. ملاحظة: مناسبة ذكري لطبقات المدلِّسين في هذا المبحث ظاهرة من حيث إن الكلام عن أثر التدليس على عدالة المدلس وعلى قبول روايته ، ولاشك أن مراد العلماء من تقسيم المدلسين إلى هذه الطبقات هو بيان أحكامها من حيث قبول الرواية وردها ، ومثل ذلك أقوله في ذكري للملحق (ضوابط في قبول عنعنة المدلس) الذي وضعته بعد طبقات المدلسين ، والله تعالى أعلم.

٨٠. العلائي: صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، برع في الحديث ومعرفة الرجال والمتون والعلل، له مصنفات كثيرة منها: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، والمسلسلات، والمجالس المبتكرة، وغيرها (ت٧٦١هـ) . السيوطي، طبقات الحفاظ (ص٥٣٢– ٥٣٣) .

٨١. ابن حجر، تعريف أهل التقديس (ص٦٢ ٦٣) .

٨٢. ينظر: نور الدين، عتر. لمحات في أصول العلل، كلية الشريعة جامعة دمشق، ط: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٣م. (ص١٠٣) .

المصادر والمراجع:

١. ابن أبي حاتم، العلل، ط١: ١٤٢٧/ ٢٠٠٦م.

٢. ابن جماعة، بدر الدين. المنهل الروي، تحقيق: محي الدين رمضان، دار الفكر، ط٢: ١٩٨٦م.

٣. ابن الجوزي، تلبيس إبليس، تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، ط١: ١٩٨٥.

٤. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الفكر، د. ط.

٥. ابن دقيق العيد، محمد بن علي. الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط٢: ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦ م.

٦. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، دار البيروتي، ط٥: ٢٠٠٨.

٧. ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ط٣: ١٩٨٤م.

٨. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، ط٣.

٩. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٠. ابن كثير، اختصار علوم الحديث وهو مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، د. ط.

١١. ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الجيل، ط١: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٢. ابن الملقن، عمر بن علي. المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، دار فواز: ط١: ١٤١٣هـ.

١٣. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر، ط١.

١٤. أبو داود، سليمان ابن الأشعث. سنن أبي داود، تحقيق: دار المعرفة، ط١: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٥. الأنباسي، برهان الدين. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط١: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٦. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مكتبة الثقافة الدينية، ط١: ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.

١٧. البستي، محمد ابن حبان، الثقات، ت شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط١ ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٨. الترمذي، محمد بن سورة. الجامع الكبير (جامع الترمذي) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٩. الترمسي، محمد محفوظ. منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٤: ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥ م.

٢٠. الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط: ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م.

٢١. ـ الخطيب، محمد عجاج. أصول الحديث علومه ومصطلحه، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨م.

٢٢. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله الورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٢٣. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ عبد الرحمن زيد، دار طيبة، ط١: ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

٢٤. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. سنن الدارمي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار المصطفى،ط١: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٥. الذهبي، تذكرة الحفاظ تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٦. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٨: ١٤٢٥م.

٢٧. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البيجاوي، دار المعرفة، د. ط.

٢٨. الزبيدي، محمد مرتضى. بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، ط٣: ١٤٣٠.

٢٩. الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن ملا فريح، مكتبة أضواء السلف، ط١: ١٤١٩/ ١٩٩٨.

٣٠. الزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥: ٢٠٠٢ م.

٣١. السخاوي، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، مكتبة أضواء السلف، ط١: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٢. السخاوي، شرح التقريب والتيسير، تحقيق: علي بن أحمد الكندي، دار العلوم الأثرية، ط: ٢٠٠٨م.

٣٣. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م

٣٤. السخاوي، العناية في شرح الهداية في علم الرواية، تحقيق: محمد سيد الأمين، مكتبة العلوم والحكم، ط٢ ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٥. السخاوي، فتح المغيث، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، ط: ٢٠٠١م.

٣٦. السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، د. ط.

٣٧. سبط ابن العجمي، التبيين في أسماء المدلسين، تحقيق: يحيى شقيق ، دار الكتب العلمية ، ط١: ١٩٨٦م.

٣٨. السيوطي، تدريب الراوي، تحقيق: بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، ط١: ٢٠٠٥م.

٣٩. السيوطي، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٠. الشافعي، محمد بن إدريس. الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، ط١، ١٩٤٠ م.

٤١. الصنعاني، محمد بن اسماعيل. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، د. ط.

٤٢. طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٤٣. عتر، نور الدين. منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، ط٣: ١٩٩٧.

٤٤. العراقي، التقييد والإيضاح، تحقيق: عبد الرحمن عثمان ،المكتبة السلفية، ط ١: ١٩٦٩م.

٤٥. العسقلاني، ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: أحمد المباركي، ط٢: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٤٦. العسقلاني، ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، ط١: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٧. العسقلاني، ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، ط١: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٨. العسقلاني، ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، ط٣: ٢٠٠٠م.

٤٩. العسقلاني، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير ،ط١، ١٩٨٤م.

٥٠. العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، ط١ ١٤٠٧/ ١٩٨٦.

٥١. القاري، علي، شرح النخبة، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، د. ط. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٥٢. القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: نظر محمد الفريابي، دار طيبة، ط١، ١٣٢٧/ ٢٠٠٦م.

٥٣. الخن، مصطفى واللحام، بديع، الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، دار الكلم الطيب، ط٧: ٢٠١٠م.

٥٤. المكي الحسني، محمد بن أحمد تقي الدين، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٥. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، تحقيق مكتب تحقيق التراث، بيروت، دار المعرفة، ط٥: ١٤٢٠هـ.

٥٦. نور الدين، عتر. لمحات في أصول العلل، كلية الشريعة جامعة دمشق، ط١: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٣م.